

مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والأربعون
القاهرة - جمهورية مصر العربية
(14 - 21 سبتمبر / أيلول 2014)



منظمة العمل العربية

و.م.ع.ع.د. 1/41/
القسم الثاني / ملاحق - 2

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

**** ملاحق (القسم الثاني) :**

- الملحق الثاني : التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل.

تقديم:

أولاً: فى إطار استمرار الجهود التى تبذلها منظمة العمل العربية لتأدية رسالتها القومية النبيلة لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية فى مختلف مجالات وقضايا العمل والعمال أكدت المنظمة على ضرورة وضع التشغيل فى صدارة وأولويات التنمية وسعيها الدؤوب فى محاربة الفقر والحد من البطالة.

وتنفيذاً لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثلاثة (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، وبوجه خاص اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه.

ثانياً: وفى إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة (40) لمؤتمر العمل العربى بشأن العقد العربى للتشغيل وجه السيد/ المدير العام خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام (776- حكومات)، (777- أصحاب أعمال)، (778- عمال) بتاريخ 2013/7/21، لتضمين خطط عملهم التشغيلية، البرنامج التنفيذي للعقد العربى للتشغيل وموافاة المنظمة بالتقرير السنوي للمتابعة بشأن الأنشطة والإجراءات المتخذة للتقدم فى إنجاز متطلبات العقد وفقاً لقرار المؤتمر رقم (1503) الذى جاء فيه ضمن أمور أخرى ما يلى:

- **"الفقرة (6)** دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربى بتقرير المتابعة السنوي حول مراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل، ليتسنى له رفع تقاريره الدورية للقمم العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية بهذا الشأن تباعاً".

- **" الفقرة (8)** استمرار منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز فى انجازات متطلبات العقد العربى للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد".

ثالثاً: تلقى مكتب العمل العربى ردود وزارات العمل فى الدول العربية الآتية: (مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) وكذلك من منظمات أصحاب الأعمال الآتية (غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان).

رابعاً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلى:

- 1- أخذ العلم بالتقرير
- 2- دعم جهود منظمة العمل العربية للعمل بوثيقة العقد العربى للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني ، مما يساعد فى عمليات توظيف الوظائف

- وتسهيل التنقل المنظم للأيدي العاملة العربية بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.
- 3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادها طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010)).
- 4- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقيمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن.
- 5- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
- 6- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافقت مكتب العمل العربي بردودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي (مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان).
- 7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمان).
- 8- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، الجمهورية اليمنية).
- 9- استمرار منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

أحمد محمد لقمان
المدير العام



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

التقرير السنوي الرابع

حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد

هذا التقرير من أطراف الإنتاج الثلاثة

التقرير السنوي الرابع حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد هذا التقرير من

أطراف الإنتاج الثلاثة

تم إعداد هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) المتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية واعتماد الفترة (2010- 2020) عقداً عربياً للتشغيل، وكذلك لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1417) والمتخذ بالدورة السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين مارس/ آذار 2010) والذي جاء فيه " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتقديم تقرير سنوي لمنظمة العمل العربية حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل" يساعد في إعداد تقرير تقدمه منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية.

** أولاً : ردود وزارات العمل في الدول العربية :

(1) وزارة العمل / مملكة البحرين :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية، حيث وافقت مملكة البحرين كبقية الدول الأعضاء بالمنظمة خلال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي، على اعتماد العقد العربي للتشغيل، والبحرين ملتزمة بكل ما يصدر عن المنظمة والمؤتمر من وثائق وقرارات ومشاريع، ونحيطكم علماً بأنه لا توجد لدى البحرين إجراءات قانونية أو إدارية لاعتماد مثل هذه المشاريع.
- يشير التقرير إلى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل. حيث تتوافر لدى أكثر من جهة رسمية في مملكة البحرين بيانات عن التشغيل، وهي وزارة العمل، هيئة تنظيم سوق العمل، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والجهاز المركزي للمعلومات.
- كما أشار التقرير إلى أنه لم يتم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

● الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2013 على المستوى الوطني بين الذكور وبين الإناث (4.7%)، حيث تعتمد مملكة البحرين في احتساب نسبة البطالة على أساس شهري، وقد وصلت هذه النسبة في الربع الثاني من 2013 إلى 4.7%.
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (23.5%)، والعمالة العربية والعمالة الأجنبية (76.5%).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (67.3%)، وبين الإناث (32.7%).
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: تعتبر البطالة في مملكة البحرين تحت السيطرة من خلال الجهود التي تبذلها الوزارة والمتمثلة في تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الوطنية، وكان آخر هذه المشاريع مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين والذي وجه إلى فئة الجامعيين الباحثين عن عمل.
- جرى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- كما يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية تقدر بنسبة (4.7%).
- جرى توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويعمل المجلس مع الشركاء في مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية، للوصول بالمرأة لمستوى المشاركة، لتأخذ دورها شريكة للرجل في تحقيق هدف البناء والتنمية البشرية والاقتصادية. ويتم ذلك من خلال مجموعة من المحاور منها إعداد المرأة علمياً ومهنياً، لتأخذ دورها مع الرجل كشريك مؤهل وجدير ببناء الأسرة والمجتمع والدولة وصولاً إلى زيادة مشاركتها في سوق العمل.

● الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:

- يشير التقرير إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني: تعمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال شراكتها مع البنك الدولي لوضع معايير توضح خط الفقر النسبي في مملكة البحرين، وذلك بناء على نتائج المسح الإحصائي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمعلومات والذي يتوقع منه أن يساهم في وضع سياسات الحكومة تجاه استهداف وتنمية الفئات الأكثر احتياجاً

للدعم. كما تنفذ وزارة التنمية الاجتماعية عدة مشاريع لتعزيز الطبقة الوسطى في البحرين، ومن بين هذه المشاريع إنشاء "بنك الأسرة" الذي يعتبر تجربة مصرفية رائدة، إلى جانب مجموعة أخرى من البرامج التنموية، كما إن مبادرة "إنماء" لتدريب الأسر البحرينية محدودة الدخل على برامج اقتصادية فاعلة وتأهيلها لتتحول لأسر منتجة ثم لأسر تدخل نطاق الطبقة الوسطى، وكذلك يجرى حالياً الاستفادة من خبرات البنك الدولي في مجال تطوير وهيكلة شبكة الأمان الاجتماعي، وتطوير نظم المساعدات الاجتماعية.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية، حيث اعتمدت مملكة البحرين التصنيف الخليجي للمهن، والذي يتوافق ويعتمد بصورة كبيرة على التصنيف العربي.
- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي وفي القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: حيث ينظم عمل مكاتب التشغيل القرار الوزاري رقم 15 لسنة 1994، والذي يتضمن قائمة بالاشتراطات التي تنظم عمل هذه المكاتب.
- توافر خدمات التشغيل الالكتروني.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقيين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- نسبة المتحقيين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من المتحقيين بالتعليم في عام 2013 (5268) طالبا. أما نسبة الإناث المتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل المتحقيين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 (979) طالبة في برامج التلمذة المهنية.

(2) وزارة الشؤون الاجتماعية / الجمهورية التونسية :

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف نيين ما يلي :**

- يشير التقرير أن إلى نسبة البطالة عام 2013 على المستوى الوطني (15.90%) بين الذكور (13.30%) وبين الإناث (23%).

- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية (3.943.700)، أما العمالة العربية (0.3%) والعمالة الأجنبية (1%). (يتوفر لدى وزارة التكوين المهني والتشغيل منظومة معلوماتية تمكن من متابعة العمالة).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (74.87%) ، وبين الإناث (25.13%).
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: حيث تمت إعادة هيكلة برامج إدماج طالبي الشغل في الحياة النشيطة، وتم وضع إستراتيجية وطنية للشغل.
- أما نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية تقدر بـ (15.90%).

● **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

- رفع معدل النمو في الإنتاجية: يشير التقرير إلى أن نسبة الإنتاجية في عام 2013 ونسبة النمو في الإنتاجية تقدر بـ (3.20%). (المصدر: المعهد الوطني للإحصاء)

● **الهدف الرابع: تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية "**

- توافر مكاتب التشغيل الحكومية (مكتب الهجرة بوزارة التكوين المهني والتشغيل-الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل- الوكالة التونسية للتعاون الفني)، وتوافر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص (إصدار إطار قانوني للمكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج).
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر خدمات تشغيل إلكترونية، حيث تم تطوير تطبيقه على موقع واب الوكالة الوطنية للتشغيل.

● **الهدف الخامس: رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- بيان نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2013: يقدر عدد المتدربين بمراكز التكوين المهني إلى حدود 31 ديسمبر 2012 حوالي (100.000) مائة ألف متدرب.
- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 معطيات 2011 (5934).

(3) وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- لم يتم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

• الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة:
- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

• الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية ":

يفيد التقرير إلى:-

- لم يتم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية.
- توافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- جارى العمل على توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي، وجرى اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني.

• الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:

- جارى اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطني.
- بيان نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من المتحقين بالتعليم في عام 2012، بالنسبة للمتحقين بالتكوين والتدريب المهني في عام 2012 فعددهم كان يساوى (651.170) متربص وتلميذ (تتمين مسار التعليم المهني وتحسين صورته فى المجتمع). أما بالنسبة للتعليم المهني التحق (600) تلميذ عام 2012 (إعادة النظر فى نظام التوجيه المعتمد).
- بيان نسبة المتحقات الإناث بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2012، بالنسبة للمتحقين بالتكوين والتدريب المهني في عام 2012 فعددهن كان يساوى (257.153)

متربصة وتلميذة، أما بالنسبة للتعليم المهني سجلت نسبة (5%) أي حوالي 60 تلميذة ملتحقة بالتعليم المهني سنة 2012.

- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني فى عام 2012، بالنسبة للملتحقين بالتكوين والتدريب المهني فى عام 2012 فعددهم كان يساوى (27.348) متربص وتلميذ، أما بالنسبة للتعليم المهني لم يتم تسجيل أى تلميذة من هذه الفئة.

(4) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جارى توفير نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل
- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل
- **الهدف الثانى : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف :**
- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2013 على المستوى الوطني (11.1%)، بين الذكور (9.9%)، وبين الإناث (22.6%).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (77%).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية بعمر 15 سنة فأكثر (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (73.6%)، وبين الإناث (13.5%).
- ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2013، (13.3%) في المناطق الحضرية، (8.4%) في المناطق الريفية.
- جارى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة .
- جارى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً، ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً لعام 2011 تقدر بالنسبة للعمالة الوطنية (8.3%) قياسي (11.1%) إفتراضى.
- توافر إستراتيجية أو خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة .

- **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**
 - تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني تعادل (18.9%).
 - نسبة من يقل إنفاقهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة (النشيطين اقتصاديا) تقدر بـ (6.2%).
 - كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل إنفاقهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة (حسب الجنس) للذكور تعادل (11.4%) ، وبالنسبة للإناث تعادل (1.2%).

- **الهدف الرابع: تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية":**

- توافر مكاتب التشغيل الحكومية.
- توافر خدمات تشغيل إلكترونية.
- جارى توافر خدمات الإرشاد الوظيفي .
- **الهدف الخامس: رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**
 - جارى توافر خطط وإجراءات وطنية لرفع نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.
 - جارى توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.
 - جارى التنفيذ بالنسبة لمدى شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية.

- (5) **وزارة القوى العاملة / سلطنة عمان:**

- **الهدف الأول: تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020:**
 - تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية في مؤتمر العمل العربي (المنامة ، مارس 2010) وعليه تم اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقدا عربيا للتشغيل.
 - توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل حيث تم إنشاء الهيئة العامة لسجل القوى العاملة وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم (2011/98) ليسجل فيه:
 - أسماء العاملين لدى كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد وكذلك العاملين لحسابهم.

- أسماء طالبي العمل وطالبي الترخيص بمزاولة أية مهنة.
- ويتضمن السجل بياناً بالمؤهلات الدراسية والخبرات العملية للعاملين ولطالبي العمل أو الترخيص إن وجدت. وحدد وفقاً لإحكام هذا المرسوم بأن على كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد والجهات المعنية الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات لتعيين طالب عمل أو لمنح ترخيص أو بمزاولة مهنة ما لم يكن طالب العمل أو الترخيص مسجلاً في هذا السجل.
- وتم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف توفير فرص عمل من خلال تطبيق خطط التعميم المعتمدة بدءاً من القرار الوزاري رقم (2003/159) الخاص بقطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بالقرار الوزاري رقم (2006/25) الخاص بقطاع التعليم الخاص بالإضافة إلى قرارات التعميم الأخرى المعتمدة لقطاع الصناعة وقطاع المال والتأمين والعقارات ويلبي احتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية من خلال ربط فرص العمل الشاغرة بالباحثين عن عمل سواء من سبق له العمل بهذا الشاغر أو من لديه الرغبة للعمل به (من خلال المهن المفضلة التي تم تسجيلها من قبل الباحث).

أهداف البرنامج :

- 1- توفير فرص التدريب والتشغيل للباحثين عن عمل.
- 2- الموائمة بين العرض والطلب (الباحثين عن عمل ، وفرص العمل الشاغرة) في سوق العمل من خلال بيانات سجل القوى العاملة الوطنية.

آلية عمل بنك فرص العمل :

- تم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف احتساب نسب التعميم ألياً للمنشآت العاملة في القطاع الخاص ومن ثم توفير فرص التدريب والتشغيل ومواءمة فرص العمل الشاغرة مع الباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة كلاً حسب مؤهلاته واختصاصاته وخبراته، حيث تم إدخال جميع بيانات القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية الجديدة حسب الدليل الوطني الموحد والأنشطة القديمة التي لم تجدد بعد.
- وتم أيضاً تسجيل القرارات الوزارية لنسب التعميم المعتمدة للقطاعات الاقتصادية باللجان القطاعية بدءاً من قطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بقطاع التعليم الخاص، بالإضافة إلى قرارات التعميم الأخرى الخاصة بقطاع الصناعة

وقطاع البنوك وقطاع المال والتأمين والعقارات، ووجود شاشات لتصحيح بيانات القوى العاملة الوطنية والوافدة لمنشآت القطاع الخاص حسب خطط التعمين التي تقدمها هذه المنشآت سنوياً.

- يمكن الاستفسار عن إجمالي القوى العاملة الوطنية والوافدة بالمنشأة موزعة على حسب القطاعات الاقتصادية والأنشطة التابعة لها. والاستفسار عن نسبة التعمين المحققة بالمنشأة ومقارنتها بنسبة التعمين المستهدفة حسب القرارات الوزارية الصادرة ومن خلالها يتم التعرف على فرص العمل الشاغرة بالمنشأة ومواءمتها بالباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة حسب المهن بالمنشأة، سواء كان الباحث سبق له العمل بهذه المهنة أو من ضمن المهن المفضلة التي يرغب العمل بها حسب مؤهلاته إذا كان باحث عن عمل (لم يسبق له العمل).

- يمكن الحصول على تقارير إحصائية تخدم صاحب العمل والمستفيدين وتظهر أهميتها في توفير البيانات الإحصائية المطلوبة عن منشأة معينة والأنشطة الاقتصادية المزاوله بها والقطاعات الاقتصادية المنتمية إليها المنشأة والقوى العاملة (الوطنية والوافدة) العاملة لديها. ونظراً للإشكاليات التي تواجه المنشآت العاملة في القطاع الخاص في وضوح الآلية التي يتم احتساب نسب التعمين عليها وإلى الصعوبات التي تواجهها في كيفية تطبيق نسب التعمين المفروضة حسب القرارات الوزارية ولتفادي المعوقات التي قد تحدث، جاءت فكرة ربط قرارات اللجان القطاعية المشتركة بالأنشطة الاقتصادية بالدليل الوطني الموحد، حيث يعتبر هذا الدليل تصنيف مرجعي للأنشطة الاقتصادية بغرض توفير مجموعة من الفئات النشطة التي يمكن استخدامها في تلبية احتياجات مختلف الجهات وتغطية حاجة التخطيط للبيانات الإحصائية، وتهدف إلى:

1- تحديد القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة على ضوء النشاط الاقتصادي الذي تزاوله.

2- بناء قاعدة بيانات صحيحة للقوى العاملة بكل قطاع اقتصادي، للحصول على إحصائيات دقيقة.

3- حصر فرص العمل التي يوفرها كل قطاع اقتصادي ومواءمتها مع الباحثين عن عمل بسجل القوى العاملة الوطنية.

- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا التشغيل ومؤشرات العقد العربي للتشغيل: قامت الوزارة بإجراء ثلاث دراسات ميدانية خلال عامي 2012 / 2013 حول المواضيع الآتية :

أ- دراسة حول تشغيل ذوى الإعاقة فى منشآت القطاع الخاص (المعوقات والحلول).

ب- دراسة حول المستقلين والمفصولين من منشآت القطاع الخاص خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2012.

ج- دراسة حول القوى العاملة الوافدة التاركة عملها المصرح لها العمل فيه.

● **الهدف الثانى : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف نبين ما يلى :**

- يشير التقرير إلى أن حجم الباحثين عن عمل فى عام 2012 (153.326) باحثا وباحثة، أما نسبة الباحثين عن عمل (الذكور) (36%)، ونسبة الباحثات عن عمل (الإناث) (46%).

- تصنيف القوى العاملة الوطنية بين النشيطين اقتصاديا: على الرغم من جهود الوزارة المبذولة فى عام 2012 إلا أن إجمالي القوى العاملة الوطنية فى القطاع الخاص انخفض من (216.678) مواطنا ومواطنة فى عام 2011 إلى (210.639) مواطنا ومواطنة فى عام 2012، أى بنسبة انخفاض مقدارها (27%) وجاء ذلك نتيجة التحاق الشباب بالوظائف فى القطاع العسكري.

- كما يشير التقرير إلى ارتفاع اجمالى عدد القوى العاملة الوافدة بالسلطنة فى القطاع الخاص حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2012 بنحو (1.437.299) عامل وعاملة، مقارنة بـ (218.966) عامل وعاملة.

- توافر خطط مرحلية لتقليص نسبة القوى العاملة الوافدة لمصلحة القوى العاملة الوطنية أولاً ثم لصالح القوى العاملة العربية المتنقلة ثانياً: استناداً إلى الإجراءات التنفيذية لندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الثالثة، تم تحديد نسب التعمين فى مختلف القطاعات الاقتصادية لتنظيم استقدام وتشغيل القوى العاملة الوافدة فى القطاع الخاص ويتم التدرج فى هذه النسب وفقاً لأوضاع عرض القوى العاملة والطلب عليها فى سوق العمل المحلى.

- توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة: حيث تضمنت أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان 2020) إلى زيادة مشاركة المرأة العمانية فى سوق العمل ومنها جاء انعقاد ندوة المرأة العمانية خلال الفترة من 17- 19 أكتوبر 2009، تأكيداً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه. على أن الإنسان العماني ذكر كان أم أنثى هو هدف التنمية وغايتها.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**

- يفيد التقرير إلى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن.
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية (قوى عاملة وطنية) حيث تسعى الوزارة وبشكل مستمر إلى تطوير خدمات التشغيل بالقطاع الخاص وشمل ذلك الإجراءات التالية:
 - أ- إنشاء المرافق وصلالات التشغيل وتجهيزها بأحدث التقنيات بمحافظة ومناطق السلطنة حيث بلغت عدد المديريات المختصة بالتشغيل (5) مديريات حتى عام 2011.
 - ب- إنشاء مكاتب عمل لتشغيل القوى العاملة الوطنية في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية (مكتب واحد) ودولة قطر (مكتب واحد).
 - ج- المشاركة في معارض التدريب والتشغيل التي تنظمها بعض الجهات الحكومية والخاصة.
- **توافر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص** حيث بلغ إجمالي عدد المكاتب العاملة في نشاط استقدام القوى العاملة الوافدة بالسلطنة (138) مكتباً بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى نهاية عام 2012.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص (قوى عاملة ووافدة): حيث تم إصدار لائحة تنظيمية لمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية رقم (2011/1) لتنظيم عمل تلك المكاتب.
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية: وتتمثل هذه الخدمات في إنشاء موقع للوزارة على شبكة المعلومات الدولية ومن ضمن الخدمات الالكترونية التي يقدمها هذا الموقع تسجيل الباحثين عن عمل لأول مرة وتنشيط حالة بحثهم عن فرصة عمل وعرض فرص العمل المتوفرة في منشآت القطاع الخاص وإنشاء صفحة خاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي (facebook) وعرض إعلانات الوزارة فيها، وإنشاء حساب خاص للوزارة على Twitter بعنوان (manpowergov) وخدمة الرسائل النصية القصيرة مع تعميم استخدام الحاسوب ضمن كافة المديريات.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي
- فيوجد قسم خاص بالتوجيه والإرشاد الوظيفي يهدف إلى توفير خدمات التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن عمل.

• الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم

الأساس والتعليم العالي :

- يفيد التقرير إلى أنه تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب المهني والتعليم التقني بصورة رسمية على المستوى الوطني (المنامة ، مارس 2010).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني حيث ساهمت الزيادة فى إعداد الكليات وتطوير نظمها وبرامجها التعليمية والتدريبية وتنويع تخصصاتها الدراسية فى مضاعفة الطاقات الاستيعابية بالتعليم التقني فازدادت أعداد الطلبة من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام المتحقين بهذه الكليات من (10962) طالبا وطالبة فى العام الدراسي (2010 / 2011) إلى (11150) طالبا وطالبة فى العام الدراسي (2012 – 2013).
- كما تشير المعلومات المتعلقة بالمتدربين المتحقين ببرامج التدريب المهني بالمراكز وبمعاهد تأهيل الصيادين إلى أن عددهم قد زاد من (2864) متدربا فى العام التدريبي 2011 / 2012 إلى (5420) متدربا فى العام التدريبي 2012/2013 بزيادة مقدارها (2556) متدربا.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي حيث قامت الوزارة بإعداد وتطوير برامج وأنظمة التدريب المهني المختلفة بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل العماني من خلال إعداد منظومة للتدريب المهني والتعليم التقني تضمنت تحديد مسارات التدريب والتأهيل بمراكز التدريب المهني وفرص مواصلة التعليم العالي بالكليات التقنية وذلك بالتعاون مع منشآت القطاع الخاص.
- شمول التعليم الأساسي بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية حيث تقوم وزارة القوى العاملة ممثلة بصندوق رفد (سند سابقا) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجموعة من منشآت القطاع الخاص بتنفيذ برنامج إنجاز عُمان تحت مسمى "مبادرة نشر العمل الحر لدى الطلاب" ، حيث يسهم البرنامج فى تثقيف الطلبة بمدارس التعليم العام التابعة لوزارة التربية والتعليم وتنمية وتعزيز قدراتهم الإبداعية والقيادية لدخول سوق العمل بمستوى من المعرفة وبدرجة من الثقة التي تأهلهم للعمل للحساب الخاص.

(6) وزارة العمل / دولة فلسطين :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:
جاء في التقرير في مجال هذا الهدف ما يلي :
 - تقدر نسبة البطالة في عام 2013 على المستوى الوطني (20.6%) بين الذكور تعادل (17.6%) بينما الإناث تعادل (33.6%).
 - تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل (43%)، بين الذكور (68.7%) وبين الإناث (16.6%).
 - نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2013 تعادل (21.1%) في المناطق الحضرية، (15.3%) في المناطق الريفية (28.2%) في المخيمات.
 - أشار التقرير إلى وجود خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة.
 - أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشيطين اقتصادياً بالنسبة للعمالة الوطنية تعادل (20.6%) .
 - كما أشار إلى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

• الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني في بيانات عام 2011 تعادل (47.6%).
- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة في بيانات عام 2011 مشغول (21.9%) و متعطل (48.4%).
- كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة (حسب الجنس) للذكور تعادل مشغول (25.7%) و متعطل (25.2%)، وبالنسبة للإناث تعادل (47.7%) مشغول (25.2%) و متعطل .
- رفع معدل النمو في الإنتاجية:
 - أ- نسبة الإنتاجية في عام 2013- 8,879.5 (دولار- عامل)، (بيانات عام 2012).
 - ب- نسبة النمو في الإنتاجية (1.9%)، (بيانات عام 2012).

• **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 .
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية وفي القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- جارى توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

• **الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- جارى اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطني.
- نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من المتحقين بالتعليم في عام 2013 تقريبا (8%) (كليات + مدراس مهنية + مراكز تدريب مهني) أما نسبة الإناث المتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 تقريبا (40%)، أما نسبة المتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 تقريبا (1%).
- جارى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من خلال تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.
- يتم العمل على مشروع المؤهلات الوطنية وإلى تحقيق الربط بين البرامج كافة وكذلك إنشاء صندوق وطني لتمويل التدريب والتعليم المهني والتقني، وجرى توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، وأيضا جارى شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية (من الصف الخامس ولغاية الثاني عشر).

(7) دولة قطر :

• **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جارى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.

• **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**

- تقدر نسبة البطالة في عام 2013 على المستوى الوطني (0.3%) بين الذكور تعادل (0.6%) بينما الإناث تعادل (3.3%).
- تصنيف العمالة بين النشيطين اقتصادياً: العمالة القطرية (المحلية) تعادل (86152)، أما العمالة المتنقلة والعمالة الوافدة الأجنبية (الوافدة) تعادل (1383911)
- تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية في العمالة القطرية (المحلية): تعادل (66.5%)، بين الذكور (33.1%) بين الإناث.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2013 في المناطق الحضرية و المناطق الريفية (0.3%).
- جرى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: من خلال إستراتيجية سوق العمل 2016 /2011، مشروع (1) تطوير مهارات القطريين، مشروع (2) تشجيع تنويع مشاركة القطريين في قوة العمل، مشروع (5) الخطة الشاملة للموارد البشرية، مشروع رقم (8) خدمات التوظيف والاستشارة والتوجيه المهني، (الخطة الخمسية لتشغيل القطريين 2011 /2015.
- جرى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة المحلية أولاً ثم لصالح العربية المتنقلة ثانياً، من خلال إستراتيجية قطاع سوق العمل 2016 /2011
- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى القطري بين النشيطين اقتصادياً تعادل (0.3)، أما العمالة القطرية (المحلية) تعادل (1.5)، والعمالة العربية المتنقلة والعمالة الأجنبية الوافدة تعادل (0.3) .
- جرى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، من خلال إستراتيجية قطاع سوق العمل 2016 /2011، مشروع (2) تشجيع تنويع مشاركة القطريين في قوة العمل: ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ برنامج شامل لمشاركة القطريين في القطاع الخاص، كما يهدف إلى تمكين القطريين من قيادة الاقتصاد القطري من خلال المشاركة الأكثر تنوعاً في القوة العاملة وقد أفرد هذا المشروع برنامج خاص بتشجيع عمل النساء في القطاع الخاص.

• **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

يشير التقرير إلى

- لم يتم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، استرشاداً للاعتماد على التصنيف الدولي المعياري للمهن لعام 1988 مسترشداً بالتصنيف العربي المعياري للمهن لسنة 1989 والعربي الخليجي لسنة 1993.
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية، وأما القطاع الخاص التاريخ المتوقع من التنفيذ (2016 /2011) من خلال المشروع (8) الخاص بخدمات التوظيف والاستشارة والتوجيه المهني حيث يهدف هذا المشروع إلى تزويد القطريين بالتوجيه والإرشاد بشأن التدريب وفرص العمل بالإضافة إلى تشغيل بجودة عالية وتقديم المشورة المهنية حول نوعية الخدمات المستخدمة وأحد مخرجات المشروع تنفيذ نظام وساطة فعال للعمال القطريين.
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

• **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- بيان نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم بين التعليم الأساسي والتعليم العالي في عام 2012 تقدر بـ (17%). أما بيان نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم والتدريب المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي في عام 2012 تقدر بـ (36%).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني، من خلال إستراتيجية قطاع التعليم (2016 /2011) والتاريخ المتوقع للانتهاء من التنفيذ (2016 /2011)
- شمول التعليم الأساسي بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية من خلال مدرسة قطر التقنية – المرحلة الثانوية (ثلاث سنوات).

(8) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل / دولة الكويت :

• **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- جرى اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**

- جاء في التقرير في مجال هذا الهدف ما يلي :
- تقدر نسبة البطالة في عام 2012 على المستوى الوطني (2.17%) بين الذكور تعادل (1.18%)، بينما الإناث تعادل (3.30%).
 - أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (399345)، العمالة العربية (553620)، العمالة الأجنبية (1343240).
 - تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية لقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل (85.44%) بين الذكور، و (46.22%) بين الإناث.
 - نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2012 في المناطق الحضرية و المناطق الريفية (2.17%) (تقسيم المناطق إلى حضر وريف لا ينطبق بدولة الكويت).
 - أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً: بالنسبة للعمالة الوطنية تعادل (3%)، أما بالنسبة للعمالة العربية والأجنبية تعادل (2%).
 - كما أشار إلى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية "**

- التصنيف المعتمد هو التصنيف الدولي.
- توافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- بيان نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2012 تقدر بـ (6.9%). أما بيان نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2012 تقدر بـ (52.7%)، أما بيان نسبة الملتحقين من نوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2012 تقدر بـ (0.07%).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية.

(9) وزارة العمل/ الجمهورية اللبنانية :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية: قيد الدراسة.
- جرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل: في دائرة الإحصاء المركزي، وتسعى المؤسسة الوطنية للاستخدام من خلال مشروع "دعم خدمات التوظيف العامة" مع منظمة العمل الدولية لوضع أسس لنظام معلومات سوق العمل في لبنان.

• الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:

• نسبة البطالة في عام 2009:

- تقدر نسبة البطالة في عام 2009 على المستوى القطري 6.8% بين الذكور تعادل (5.3%)، بينما الإناث تعادل (11.6%). (إدارة الإحصاء المركزي).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة القطرية (476.242) (الضمان الاجتماعي) عام 2009، العمالة العربية المتنقلة (25.531) (وزارة العمل) عام 2012، العمالة الأجنبية الوافدة (163.845) (وزارة العمل) عام 2012.

- تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية في العمالة القطرية (المحلية): تعادل (48%) بين الذكور تعادل (73%)، وبين الإناث تعادل (23%).

- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى القطري بين النشيطين اقتصادياً: بالنسبة للعمالة القطرية (المحلية) تعادل (10%).

- جرى توافر استراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة: جرى تنفيذ خطة وطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

حيث هناك اتفاقية بين اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان في المجال الاقتصادي، وهناك أيضاً نشاطات وتدريب لبناء قدرات المرأة في المجال الاقتصادي.

• الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى القطري: (8%) من سكان لبنان يعيشون في حالة الفقر المدقع، تحت خط الفقر الأدنى ما يعادل 2.4 دولار أمريكي لدخل الفرد باليوم.

- (20.5) من سكان لبنان يعيشون بين خط الفقر الأدنى وخط الفقر الأقصى ما يعادل 4 دولار أمريكي لدخل الفرد باليوم. مجمل نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد (الأقصى) هي (28.5%).
- (وزارة الشؤون الاجتماعية – آخر دراسة إحصائيات 2004 – 2005).
- رفع معدل النمو فى الإنتاجية: حيث نسبة النمو فى الإنتاجية تقدر بـ (20%).
- **الهدف الرابع: تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية "**
 - يفيد التقرير إلى أن اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن: قيد الدراسة حيث تصنيف المهن فى لبنان من خلال (المؤسسة الوطنية للاستخدام).
 - توافر مكاتب التشغيل: الحكومية: المؤسسة الوطنية للاستخدام 3 مكاتب فى بيروت – طرابلس – صيدا، وفى القطاع الخاص: توجد مكاتب لاستقدام العمال خاصة مرخصة من وزارة العمل وهى مكاتب قيد التنظيم.
 - أما عن توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل: حيث أنها تخضع لمعايير الجودة العالمية ISO.
 - جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
 - توافر خدمات الإرشاد الوظيفي: التوجيه موجود فى الجامعات والمعاهد وفى مؤسسات المجتمع المدني.
- **الهدف الخامس: رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهنى إلى 50% :**
 - غير متوفر لعدم قيام وزارة التربية والتعليم العالي بتقديم ما طلب منها.
 - حيث أحالت وزارة العمل نسخة عن الهدف المذكور أعلاه على وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي – المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، ولم ترد لوزارة العمل من وزارة التربية والتعليم العالي أية أجوبة أو ملاحظات حتى تاريخه.

(10) وزارة القوى العاملة والهجرة/ جمهورية مصر العربية:

- **الهدف الأول: تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**
 - جارى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- **الهدف الثاني: تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**
 - تقدر نسبة البطالة فى عام 2013 على المستوى الوطني (13.2%) بين الذكور تعادل (34%)، بينما الإناث تعادل (56%).

- تشير الإحصائيات إلى أن حجم المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل بين الذكور (18.9) مليون وبين الإناث تعادل (4.7) مليون.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2013 تعادل (16.2%) في المناطق الحضرية، (9.8%) في المناطق الريفية.
- أشار التقرير إلى أنه جارى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة.
- كما أشار التقرير إلى أن حجم البطالة على المستوى الوطني بين النشيطين اقتصادياً بالنسبة للعمالة الوطنية تعادل (3.4) مليون.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- لم يتم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، حيث الإدارة العامة لمعلومات سوق العمل بصدد إعداد وتحديث تصنيف مهني طبقاً للدولي، ويتم بصفة مستمرة حضور ورش لمناقشة المستجدات من المهن في سوق العمل.
- جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

(11) وزارة التشغيل والشئون الاجتماعية / المملكة المغربية:

● **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- يشير التقرير إلى أنه جارى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- كما أشار التقرير إلى أنه تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل، حيث تم إجراء دراسة حول تقييم آثار برنامج "إدماج" على المستفيدين منه.
- وجرى تنفيذ دراستين، دراسة تقييميه لبرنامج "تأهيل" ودراسة تقييميه لبرنامج "مقاولتي" والتاريخ المتوقع للانتهاج من التنفيذ سنة 2014.

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :**

- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2012 على المستوى الوطني تقدر بـ (9%)، بين الذكور تقدر بـ (8.7%)، وبين الإناث تقدر بـ (9.9%).

- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (67.2%)، وبين الإناث (22.3%).
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2012، في المناطق الحضرية (13.4%)، وفي المناطق الريفية (4%).
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: حيث تنفذ المملكة المغربية سياسة إرادية لإنعاش التشغيل تعتمد ثلاث محاور أساسية (إنعاش العمل المأجور- التشغيل الذاتي - تحسين حكومة سوق الشغل)، وجرى إطلاق دراسة تشخيصية لوضعية سوق الشغل في أفق وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل كإطار تنسيقي بين كل التدخلات والهيئات الفاعلة المعنية بالشغل والتاريخ المتوقع للتنفيذ عامي 2014-2015.
- جرى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حيث تم وضع خطة حكومية " للمساواة في أفق المناصفة " وتتضمن إجراءات تهدف بالخصوص إلى إذكاء روح المقاوله والاستثمار لدى النساء حاملي المشاريع وتسهيل دخول النساء العاملات إلى أنشطة مهنية في بنيات الإنتاج والتسويق، وسيتم الانتهاء من التنفيذ في عام 2016.
- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**
 - يفيد التقرير إلى:-
 - جرى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، حيث جرى حاليا التشاور والتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية في إطار لجنة مختصة تم إحداثها من أجل موازنة تصنيفاتها انسجاما مع التصنيف العربي المعياري 2008، وسيتم الانتهاء من ذلك في عام 2016.
 - توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي (73 وكالة محلية و جهوية تغطي جميع عمالات وأقاليم المملكة) وفي القطاع الخاص (44 وكالة تشغيل مرخص لها).
 - توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: حيث يتم الترخيص لوكالات التشغيل الخصوصية طبقا لمعايير وشروط محددة تم التنصيص عليها بالقانون المتعلق بمدونة الشغل (الكتاب الرابع).
 - توافر خدمات التشغيل الإلكتروني، حيث تتوفر لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على خدمات متعددة للتشغيل الإلكتروني.

• **الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

بيان نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من المتحقين بالتعليم في عام 2013 تقدر بـ (331.981). أما بيان نسبة الإناث المتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 تقدر بـ (40%).

**** ثانياً: ردود منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية:**

(12) غرفة تجارة وصناعة البحرين :

• **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية، حيث وافقت مملكة البحرين كبقية الدول الأعضاء بالمنظمة خلال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي، على اعتماد العقد العربي للتشغيل، والبحرين ملتزمة بكل ما يصدر عن المنظمة والمؤتمر من وثائق وقرارات ومشاريع، ونحيطكم علماً بأنه لا توجد لدى البحرين إجراءات قانونية أو إدارية لاعتماد مثل هذه المشاريع.
- يشير التقرير إلى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل. حيث تتوافر لدى أكثر من جهة رسمية في مملكة البحرين بيانات عن التشغيل، وهي وزارة العمل، هيئة تنظيم سوق العمل، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والجهاز المركزي للمعلومات.
- كما أشار التقرير إلى أنه لم يتم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

• **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :**

- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2013 على المستوى الوطني بين الذكور وبين الإناث (4.7%). حيث تعتمد مملكة البحرين في احتساب نسبة البطالة على أساس شهري، وقد وصلت هذه النسبة في الربع الثاني من 2013 إلى (4.7%).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (23.5%)، والعمالة العربية والعمالة الأجنبية (76.5%).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (67.3%)، وبين الإناث (32.7%).

- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: تعتبر البطالة في مملكة البحرين تحت السيطرة من خلال الجهود التي تبذلها الوزارة والمتمثلة في تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الوطنية، وكان آخر هذه المشاريع مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين والذي وجه إلى فئة الجامعيين الباحثين عن عمل.
- جرى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- كما يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية تقدر بنحو (4.7%).
- جرى توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويعمل المجلس مع الشركاء في مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية ، للوصول بالمرأة لمستوى المشاركة، لتأخذ دورها شريكة للرجل في تحقيق هدف البناء والتنمية البشرية والاقتصادية. ويتم ذلك من خلال مجموعة من المحاور منها إعداد المرأة علمياً ومهنياً، لتأخذ دورها مع الرجل كشريك مؤهل وجدير ببناء الأسرة والمجتمع والدولة وصولاً إلى زيادة مشاركتها في سوق العمل.

● **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

أولاً:

- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني: تعمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال شراكتها مع البنك الدولي لوضع معايير توضح خط الفقر النسبي في مملكة البحرين، وذلك بناء على نتائج المسح الإحصائي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمعلومات والذي يتوقع منه أن يساهم في وضع سياسات الحكومة تجاه استهداف وتنمية الفئات الأكثر احتياجاً للدعم. كما تنفذ وزارة التنمية الاجتماعية عدة مشاريع لتعزيز الطبقة الوسطى في البحرين، ومن بين هذه المشاريع إنشاء "بنك الأسرة" الذي يعتبر تجربة مصرفية رائدة، إلى جانب مجموعة أخرى من البرامج التنموية ، كما إن مبادرة "إنماء" لتدريب الأسر البحرينية محدودة الدخل على برامج اقتصادية فاعلة وتأهيلها لتتحول لأسر منتجة ثم لأسر تدخل نطاق الطبقة الوسطى، وكذلك يجرى حالياً الاستفادة

من خبرات البنك الدولي في مجال تطوير وهيكلة شبكة الأمان الاجتماعي،
وتطوير نظم المساعدات الاجتماعية.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 بصورة رسمية، حيث اعتمدت مملكة البحرين التصنيف الخليجي للمهن، والذي يتوافق ويعتمد بصورة كبيرة على التصنيف العربي.
- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي وفي القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: حيث ينظم عمل مكاتب التشغيل القرار الوزاري رقم 15 لسنة 1994، والذي يتضمن قائمة بالاشتراطات التي تنظم عمل هذه المكاتب.
- توافر خدمات التشغيل الالكتروني.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقيين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- نسبة المتحقيين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من المتحقيين بالتعليم في عام 2013 (5268) طالبا. أما نسبة الإناث المتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل المتحقيين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 (979) طالبة في برامج التلمذة المهنية.

(13) غرفة تجارة وصناعة عمان :

● **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- جاء في التقرير في هذا المجال ما يلي:
- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية في مؤتمر العمل العربي (المنامة، مارس 2010) وعليه تم اعتماد الفترة (2010 م – 2020م) عقدا عربيا للتشغيل.
 - توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل حيث تم إنشاء الهيئة العامة لسجل القوى العاملة وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم (2011/98) ليسجل فيه: أسماء العاملين لدى كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد وكذلك العاملين لحسابهم و أسماء طالبي العمل وطالبي الترخيص بمزاولة أية مهنة. ويتضمن السجل بياناً بالمؤهلات الدراسية

والخبرات العملية للعاملين ولطالبي العمل أو الترخيص إن وجدت. وحدد وفقا لإحكام هذا المرسوم بأن على كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد والجهات المعنية الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات لتعيين طالب عمل أو لمنح ترخيص أو بمزاولة مهنة ما لم يكن طالب العمل أو الترخيص مسجلا في هذا السجل.

- وجاء استنادا لأحكام هذا المرسوم صدور اللائحة التنظيمية لسجل القوى العاملة الوطنية بالقرار الوزاري رقم (2009/18) الصادر في 12 يناير 2009م، والتي حُدد بموجبها الجهات التي تسرى عليها أحكامها وتعريف القوى العاملة المشمولة بأحكامه (عاملا بأجر، صاحب عمل، عامل لحسابه، والعمل بدون أجر) بالإضافة إلى اشتراطات التسجيل والمستندات المطلوبة لذلك. كما تضمنت اللائحة تحديدا لأهداف سجل القوى العاملة.

- وتم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف توفير فرص عمل من خلال تطبيق خطط التعمين المعتمدة بدءاً من القرار الوزاري رقم (2003/159) الخاص بقطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بالقرار الوزاري رقم (2006/25) الخاص بقطاع التعليم الخاص بالإضافة إلى قرارات التعمين الأخرى المعتمدة لقطاع الصناعة وقطاع المال والتأمين والعقارات ويلبي احتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية من خلال ربط فرص العمل الشاغرة بالباحثين عن عمل سواء من سبق له العمل بهذا الشاغر أو من لديه الرغبة للعمل به (من خلال المهن المفضلة التي تم تسجيلها من قبل الباحث).

أهداف البرنامج :

- 1- توفير فرص التدريب والتشغيل للباحثين عن عمل.
- 2- الموائمة بين العرض والطلب (الباحثين عن عمل ، وفرص العمل الشاغرة) في سوق العمل من خلال بيانات سجل القوى العاملة الوطنية.

آلية عمل بنك فرص العمل :

- تم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف احتساب نسب التعمين آليا للمنشآت العاملة في القطاع الخاص ومن ثم توفير فرص التدريب والتشغيل ومواءمة فرص العمل الشاغرة مع الباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة كلا حسب مؤهلاته واختصاصاته وخبراته، حيث تم إدخال جميع بيانات القطاعات

الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية الجديدة حسب الدليل الوطني الموحد والأنشطة القديمة التي لم تجدد بعد.

- وتم أيضاً تسجيل القرارات الوزارية لنسب التعمين المعتمدة للقطاعات الاقتصادية باللجان القطاعية بدءاً من قطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بقطاع التعليم الخاص، بالإضافة إلى قرارات التعمين الأخرى الخاصة بقطاع الصناعة وقطاع البنوك وقطاع المال والتأمين والعقارات، ووجود شاشات لتصحيح بيانات القوى العاملة الوطنية والوافدة لمنشآت القطاع الخاص حسب خطط التعمين التي تقدمها هذه المنشآت سنوياً.

- يمكن الاستفسار عن إجمالي القوى العاملة الوطنية والوافدة بالمنشأة موزعة على حسب القطاعات الاقتصادية والأنشطة التابعة لها. والاستفسار عن نسبة التعمين المحققة بالمنشأة ومقارنتها بنسبة التعمين المستهدفة حسب القرارات الوزارية الصادرة ومن خلالها يتم التعرف على فرص العمل الشاغرة بالمنشأة ومواءمتها بالباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة حسب المهن بالمنشأة، سواء كان الباحث سبق له العمل بهذه المهنة أو من ضمن المهن المفضلة التي يرغب العمل بها حسب مؤهلاته إذا كان باحث عن عمل (لم يسبق له العمل).

- يمكن الحصول على تقارير إحصائية تخدم صاحب العمل والمستفيدين وتظهر أهميتها في توفير البيانات الإحصائية المطلوبة عن منشأة معينة والأنشطة الاقتصادية المزاولة بها والقطاعات الاقتصادية المنتمية إليها المنشأة والقوى العاملة (الوطنية والوافدة) العاملة لديها. ونظراً للإشكاليات التي تواجه المنشآت العاملة في القطاع الخاص في وضوح الآلية التي يتم احتساب نسب التعمين عليها وإلى الصعوبات التي تواجهها في كيفية تطبيق نسب التعمين المفروضة حسب القرارات الوزارية ولتفادي المعوقات التي قد تحدث، جاءت فكرة ربط قرارات اللجان القطاعية المشتركة بالأنشطة الاقتصادية بالدليل الوطني الموحد، حيث يعتبر هذا الدليل تصنيف مرجعي للأنشطة الاقتصادية بغرض توفير مجموعة من الفئات النشطة التي يمكن استخدامها في تلبية احتياجات مختلف الجهات وتغطية حاجة التخطيط للبيانات الإحصائية، وتهدف إلى:

1- تحديد القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة على ضوء النشاط الاقتصادي الذي تزاوله.

2- بناء قاعدة بيانات صحيحة للقوى العاملة بكل قطاع اقتصادي، للحصول على إحصائيات دقيقة.

- 3- حصر فرص العمل التي يوفرها كل قطاع اقتصادي ومواءمتها مع الباحثين عن عمل بسجل القوى العاملة الوطنية.
- إجراء دراسات متعلقة بقضايا التشغيل ومؤشرات العقد العربي للتشغيل: تم إجراء ثلاث دراسات ميدانية خلال عامي 2012/2013 حول المواضيع الآتية:
- 1- دراسة حول تشغيل ذوى الإعاقة في منشآت القطاع الخاص (المعوقات والحلول).
- 2- دراسة حول المستقبلين والمفصولين من منشآت القطاع الخاص خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر من عام 2012.
- 3- دراسة حول القوى العاملة الوافدة التاركة عملها المصرح لها العمل فيه.
- تصنيف القوى العاملة الوطنية بين النشيطين اقتصادياً: على الرغم من جهود الوزارة المبذولة في عام 2012، إلا أن إجمالي القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص انخفض من (216.678) مواطناً ومواطنة في عام 2011 إلى (210.639) مواطناً ومواطنة في عام 2012، أي بنسبة انخفاض مقدارها (2.7%) وجاء ذلك نتيجة التحاق الشباب بالوظائف في القطاع العسكري.
- بالنسبة للقوى العاملة الأجنبية الوافدة: ارتفع إجمالي عدد القوى العاملة الوافدة بالسلطنة في القطاع الخاص إلى (1.437.299) عاملاً وعاملة حتى نهاية عام 2012 بزيادة مقدارها (218.966) عاملاً وعاملة عن عام 2011، حيث كان إجماليهم (1.218.333) عاملاً وعاملة.
- توافر خطط مرحلية لتقليص نسبة القوى العاملة الوافدة لمصلحة القوى العاملة الوطنية أولاً، ثم لصالح القوى العاملة العربية المتنقلة ثانياً: استناداً إلى الإجراءات التنفيذية لندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية الثالثة قد تم تحديد نسب للتعميم في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لتنظيم استقدام وتشغيل القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص ويتم التدرج في هذه النسب وفقاً لأوضاع عرض القوى العاملة والطلب عليها في سوق العمل.
- توافر استراتيجية أو خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة: حيث تضمنت أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عُمان 2020) إلى زيادة مشاركة المرأة العمانية في سوق العمل ومنها جاء انعقاد ندوة المرأة العمانية خلال الفترة من 17 - 19 أكتوبر 2009، تأكيداً للتوجهات السامية

لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه
– على إن الإنسان العماني ذكرنا كان أم أنثى هو هدف التنمية وغايتها.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**

- يفيد التقرير إلى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 مع توافر مكاتب التشغيل الحكومية (قوى عاملة وطنية) حيث تسعى الوزارة وبشكل مستمر إلى تطوير خدمات التشغيل بالقطاع الخاص وشمل ذلك الإجراءات التالية:
- إنشاء المرافق وصلات التشغيل وتجهيزها بأحدث التقنيات بمحافظات ومناطق السلطنة.
- إنشاء مكاتب عمل لتشغيل القوى العاملة الوطنية في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية (مكتب واحد) ودولة قطر (مكتب واحد).
- المشاركة في معارض التدريب والتشغيل التي تنظمها بعض الجهات الحكومية والخاصة.
- توافر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص حيث بلغ إجمالي عدد المكاتب العاملة في نشاط استقدام القوى العاملة الوافدة بالسلطنة (128) مكتباً بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى نهاية عام 2012.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص (قوى عاملة ووافدة) حيث تم إصدار لائحة تنظيمية لمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية رقم (2011/1) لتنظيم عمل تلك المكاتب.
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية.

وتتمثل هذه الخدمات في إنشاء موقع للوزارة على شبكة المعلومات الدولية ومن ضمن الخدمات الالكترونية التي يقدمها هذا الموقع تسجيل الباحثين عن عمل لأول مرة وتنشيط حالة بحثهم عن فرصة عمل وعرض فرص العمل المتوفرة في منشآت القطاع الخاص وإنشاء صفحة خاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي (facebook) وعرض إعلانات الوزارة فيها وخدمة الرسائل النصية القصيرة مع تعميم استخدام الحاسوب ضمن كافة المديرات وانجاز الربط الإلكتروني لها مع مركز الوزارة لتيسير تقديم الخدمات للباحثين عن عمل وتبادل المعلومات حول فرص التدريب والتشغيل للقوى العاملة الوطنية.

- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

يوجد قسم خاص بالتوجيه والإرشاد الوظيفي يهدف إلى توفير خدمات التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن عمل.

● الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم

الأساسي والتعليم العالي :

- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني حيث ساهمت الزيادة في إعداد الكليات وتطوير نظمها وبرامجها التعليمية والتدريبية وتنوع تخصصاتها الدراسية في مضاعفة الطاقات الاستيعابية بالتعليم التقني فازدادت أعداد الطلبة من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام الملتحقين بهذه الكليات من (10962) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2011 / 2012 إلى (11150) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2012 – 2013.

- كما تشير المعلومات المتعلقة بالمتدربين الملتحقين ببرامج التدريب المهني بالمراكز وبمعاهد تأهيل الصيادين إلى أن عددهم قد زاد من (2864) متدربا في العام التدريبي 2011 / 2012 إلى (5420) متدربا في العام التدريبي 2012/2013 بزيادة مقدارها (2556) متدربا.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي حيث قامت الوزارة بإعداد وتطوير برامج وأنظمة التدريب المهني المختلفة بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل العماني من خلال إعداد منظومة للتدريب المهني والتعليم التقني تضمنت تحديد مسارات التدريب والتأهيل بمراكز التدريب المهني وفرص مواصلة التعليم العالي بالكليات التقنية وذلك بالتعاون مع منشآت القطاع الخاص.

- شمول التعليم الأساسي بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية حيث تقوم وزارة القوى العاملة (برنامج سند) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجموعة من منشآت القطاع الخاص بتنفيذ برنامج إنجاز عُمان تحت مسمى "مبادرة نشر العمل الحر لدى الطلاب"، حيث يسهم البرنامج في تثقيف الطلبة بمدارس التعليم العام التابعة لوزارة التربية والتعليم وتنمية وتعزيز قدراتهم الإبداعية والقيادية لدخول سوق العمل بمستوى من المعرفة وبدرجة من الثقة التي تأهلهم للعمل للحساب الخاص، بالإضافة إلى وجود مادة علمية تدرس للطلاب في الصفوف الحادي عشر بمسمى مسارك المهني.

* * * * *